INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

ICSFT

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

تقرير المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان للوقفة الاحتجاجية السلمية في ساحة الإرادة ليوم 11 سبتمبر 2021

للأسبوع الرابع عشر على التوالي، تستمر الوقفات الاحتجاجيّة السلميّة في ساحة الإرادة في الكويت. وفي يوم الحادي عشر من سبتمبر، عنون المحتجّون وقفتهم بـ"*سبت إنقاذ وطن 14*". وضمن أنشطة فريق الرصد والتوثيق التابع للمجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، واكب المستشار أنور الرشيد رئيس فريق الرصد والتوثيق مُجريات الوقفة الاحتجاجية السلمية.

وللمرة الأولى، استمرت الوقفة الاحتجاجية لمدة ثلاث ساعات، حيث شارك فيها العديد من الشخصيات والهيئات إلى جانب مجموعة "الحُرية الطبية". وقد تناوب المتحدثون على إلقاء كلماتهم وسط تجاهلٍ تامّ من قبل الصحافة التقليدية للحدث ومتابعة الصحافة الالكترونية تغطيته... وقد رصد فريق الرصد والتوثيق الملاحظات التالية:

أولاً: لا تزال وزارة الداخلية على موقفها الهادف إلى مضايقة الحضور والحؤول دون وصولهم لساحة الإرادة عبر إغلاقها مواقف السيارات الشرقية والغربية للساحة. وهنا لا بد من التنويه بأننا سبق وأن ناشدنا الوزارة مراراً وتكراراً بهذا الخصوص. إلّا أن استمرار وزارة الداخلية بهذه السياسة تجاه المواطنين يُعتبر انتهاكاً صريحاً لحقوق المواطنين المشروعة بالتجمع السلمي للتعبير عن آرائهم ومطالبهم.

ثانياً: تحدث ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان لوسائل الإعلام عن توصيات مجلس حقوق الإنسان التي تتحدث عن تعديل القوانين المُقيّدة للحُريّات. والجدير بالذكر أنّه نتيجةً لتطبيق هذه الأحكام، فإن الأحكام بالسجن على المُغردين وأصحاب الرأي بلغت حتى لحظة نشر هذا التقرير ما يزيد عن ثمانمائة وثلاثين عاماً وأربعة أشهر سجن. كما أن هذه الأحكام ساهمت بتزايد أعداد طالبي اللجوء السياسي والمهاجرين وسجناء الرأي بشكلٍ غير مسبوق. وهنا، تستمر الحكومة الكويتية بتجاهل توصيات الاستعراض الدوري الشامل (يناير 2020) على الرغم من أنها أبلغت مجلس حقوق الإنسان بأنها أخذت علماً بها.

ثالثاً: توجّه المستشار أنور الرشيد ممثل "المجلس الدولي" إلى وزير العدل مطالباً إيّاه بأن يُصدر إحصائيةً بالأحكام التي صدرت على المُغرّدين والسياسيين وأصحاب الرأي وفق القوانين المُقيّدة للحُريات منذ تطبيقها حتى تاريخ مطالبة مجلس حقوق الإنسان بتعديلها، الأمر الذي تستمر الحكومة الكويتية بالمماطلة به.

يجدّد المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان مطالبته للسلطات الكويتية بإعادة النظر بالتزاماتها الحقوقية الدولية. كما ينوّه بأن الممارسات التي دأبت وزارة الداخلية على ممارستها وخصوصاً بشأن التضييق على المواطنين يعتبر انتهاكاً لشرعة لحقوق الإنسان ولكافة المواثيق والأعراف الدولية.

ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان في دول الخليج العربية
المستشار الحقوقي الدولي أنور الرشيد
الحادي عشر من سبتمبر 2021